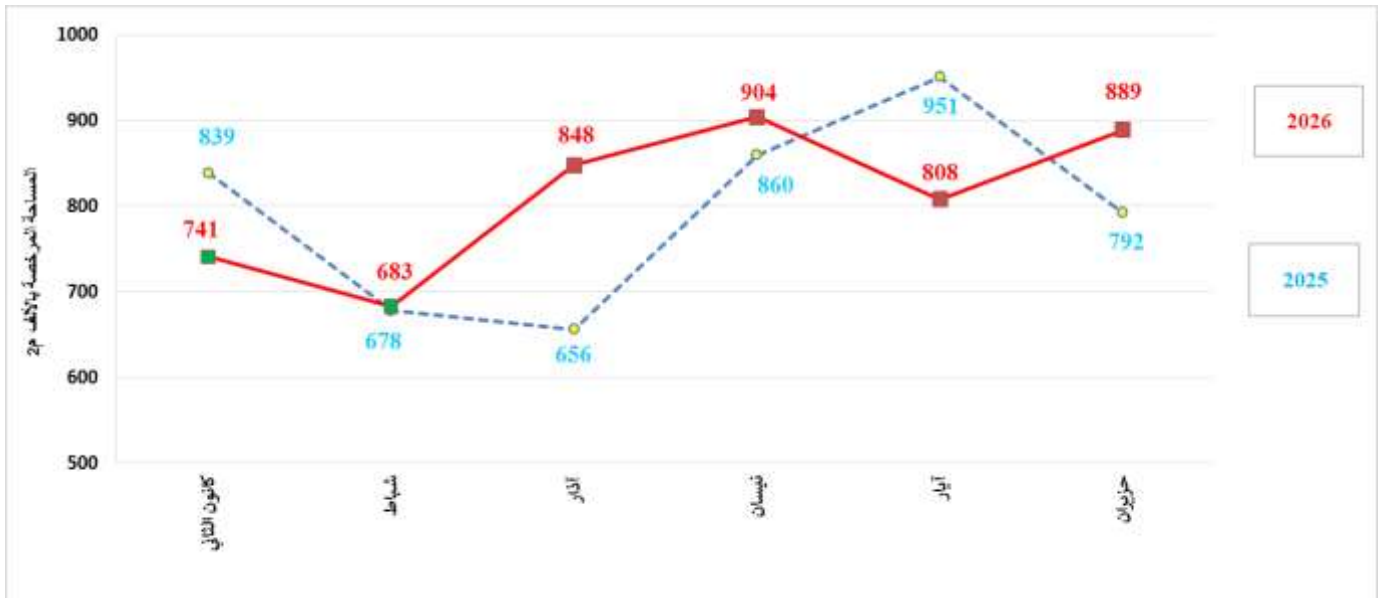


- الإحصاءات: ارتفاع عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة بنسبة 3.2% خلال النصف الأول من عام 2026
- ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 10% خلال النصف الأول من عام 2026
- شكلت المساحات المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 82.6% من مجمل المساحات المرخصة خلال النصف الأول 2026
- استحوذ إقليم الوسط على ما نسبته 73% من إجمالي المساحات المرخصة خلال النصف الأول من عام 2026

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة خلال النصف الأول من عام 2026، حيث بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة 12,070 رخصة، مقارنة مع 11,700 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 3.2%. وبلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها خلال النصف الأول من عام 2026 ما مساحته 4.87 مليون م²، مقارنة مع 4.77 مليون م² لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 2%.

وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 4.03 مليون م² خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة مع 3.66 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 10%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 846 ألف م²، مقارنة مع 1.11 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (24%). وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 82.6% من إجمالي المساحات المرخصة و 17.4% للأغراض غير السكنية.

الشكل (1) : مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال النصف الأول من عامي 2025 و 2026 (بالألف متر مربع)



و على مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 73% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة بارتفاع 1.1 نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 21% بارتفاع 1 نقطة مئوية، وإقليم الجنوب ما نسبته 6% بانخفاض (2.1) نقطة عن نفس الفترة من عام 2025.

الشكل (2) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال النصف الأول من عامي 2025 و 2026



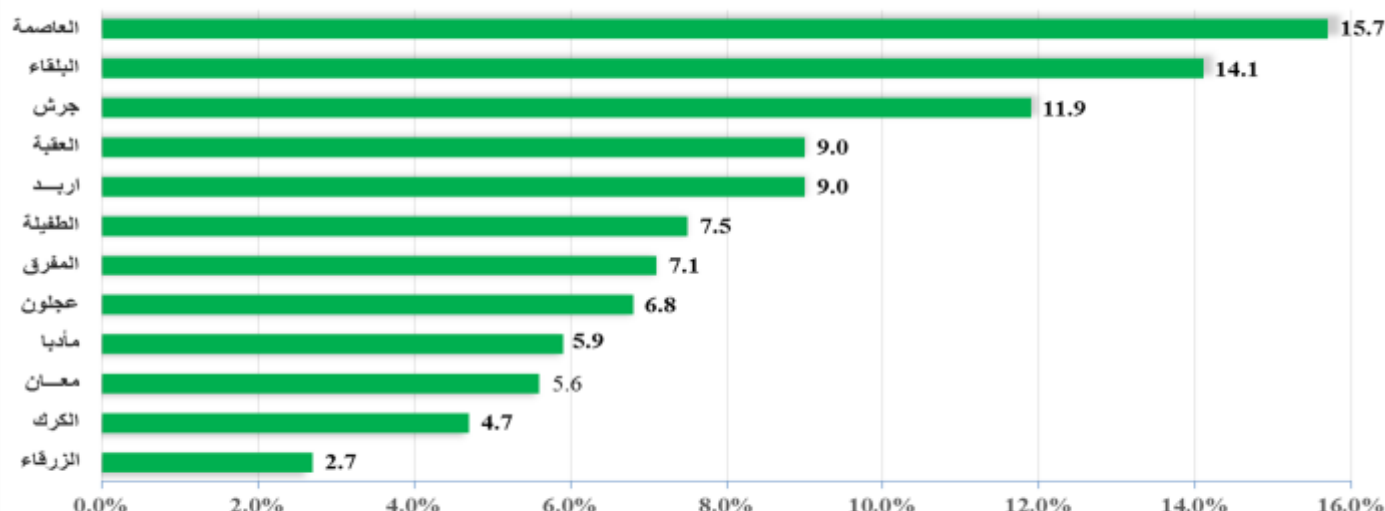
أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات وعدد السكان، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 15.7%، وبمساحة مقدارها 0.490 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.7%، وبمساحة مقدارها 0.083 م² لكل فرد.

جدول (1) : حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية

خلال النصف الأول من عام 2026 حسب المحافظة

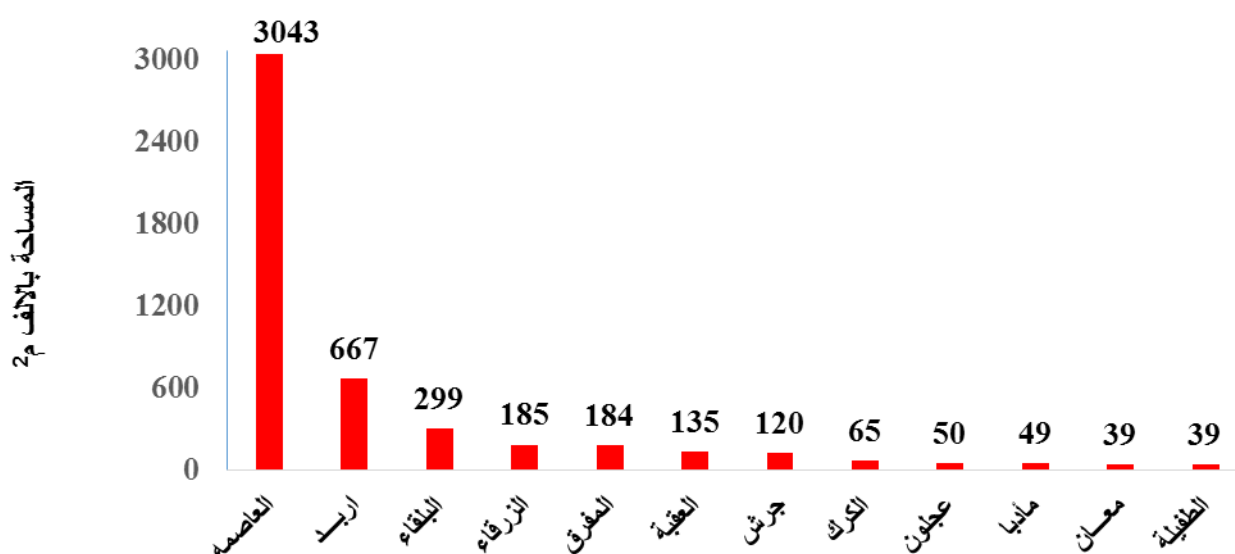
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م ²)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م ²)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	2,451,634	0.490	15.7
البلقاء	614,000	270,305	0.440	14.1
جرش	296,000	109,540	0.370	11.9
العقبة	250,900	70,709	0.282	9.0
اريد	2,210,500	621,201	0.281	9.0
الطفيلة	120,300	28,195	0.234	7.5
المفرق	686,800	152,086	0.221	7.1
عجلون	219,900	46,588	0.212	6.8
مأدبا	236,200	43,605	0.185	5.9
معان	197,900	34,323	0.173	5.6
الكرك	395,400	58,222	0.147	4.7
الزرقاء	1,704,500	141,698	0.083	2.7
المجموع	11,937,000	4,028,106	0.337	100

الشكل (3) : التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2026 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 57.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 42.5%. المبنى القائم هو المشيد منذ سنوات بدون ترخيص وتم اصدار الرخصة خلال الشهر الذي تم جمع البيانات فيه، اما الإضافة إلى مبنى قائم فهو اصدار رخصة لإنشاء إضافة جديدة على مبنى موجود ومرخص، وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 2.80 مليون م²، مقابل نحو 3.03 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (7.6%).

الشكل (4) : مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال النصف الأول من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إكمالها.